



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

تقرير تفصيلي حول

الأداء العام للتجارة الخارجية الأردنية
للعام ٢٠١١ مقارنة مع العام ٢٠١٠

إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

إعداد
مأمون صيدم

آذار ٢٠١٢

المحتويات

- مقدمة
- إجمالي التجارة الخارجية الأردنية.
 - الصادرات الوطنية.
 - السلع المعاد تصديرها.
 - المستوردات الأردنية .
 - الميزان التجاري.
- الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية.
 - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
 - الدول الآسيوية غير العربية.
 - دول الاتحاد الأوروبي.
 - دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا.
- أهم الشركاء التجاريين لصادرات الوطنية.
- أهم الشركاء التجاريين للمستوردات الأردنية.
- التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١١.
- التركيب السلعي للمستوردات الأردنية خلال العام ٢٠١١.
- الخلاصة .

مؤشرات التجارة الخارجية الاردنية لعام ٢٠١٠ مقارنة مع عام ٢٠١١

مقدمة

حققت التجارة الخارجية الأردنية خلال العام ٢٠١١ تقدماً واضحاً ، بالرغم من التقلبات الاقتصادية والسياسية التي اجتاحت المنطقة العربية في ظل ما يسمى "الربيع العربي" ، وخاصة ما شهدته دولاً عربية كبرى لها تأثير اقتصادي مباشر على الأردن كجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، ودولاً أخرى كاليمن وليبيا وتونس ، حيث يرتبط الأردن مع تلك الدول وخاصة سوريا بعلاقات تجارية قوية بحكم قرب الموقع الجغرافي وسهولة انتقال الأفراد والبضائع بين البلدين، فضلاً عما شهدته الساحة الأردنية الداخلية والمتمثلة بالاعتصامات والاحتجاجات التي كان لها هي الأخرى الأثر المباشر على نمو بعض القطاعات الاقتصادية المختلفة ، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية الراهنة في دول الاتحاد الأوروبي.

وكما هو معروف، يتأثر الاقتصاد الأردني بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية ، وخصوصاً تلك التي تحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط، كما هو الحال في العراق وفلسطين والخليج العربي، حيث يتأثر الأردن بشكل مباشر وسريع بأوضاع هذه الدول كونه يرتبط ويعتمد بشكل مباشر على أسواق الدول العربية والإقليمية المجاورة.

فالأردن يتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي مميز بين دول العالم ، ويحتل موقع متوسط في قلب الشرق الأوسط وعلى خطوط الترانزيت بين دول أوروبا من جهة والسعودية ودول الخليج من جهة أخرى ، ويعتبر حلقة وصل ما بين العديد من دول المنطقة، إضافة إلى العلاقات التجارية الدولية المميزة التي يتمتع بها مع معظم دول العالم ، الأمر الذي جعل منه شريك تجاري هام مع مختلف دول العالم من خلال ارتباطه بالعديد من اتفاقيات التجارة الحرة العربية والعالمية الثنائية والمتعددة الأطراف (كاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ، والتجارة الحرة الأردنية الأمريكية ، ومنطقة أغادير ، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، المناطق الصناعية المؤهلة ، وبطبيعة الحال انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية) إلى جانب عضويته في العديد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي مع مختلف الدول العربية والأجنبية .

إجمالي التجارة الخارجية الأردنية:

وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، فقد نمت حركة التجارة الخارجية (الصادرات والسلع المعاد تصديرها والمستوردات) من حيث الأرقام المطلقة والنسبية بشكل ملموس مع كافة التكتلات الاقتصادية العربية والآسيوية والأوروبية.

فقد بلغ إجمالي التجارة الخارجية الأردنية خلال عام ٢٠١١ ما قيمته (١٨٦٤٨.١) مليون دينار، مقارنة مع قيمة التجارة الخارجية لعام ٢٠١٠ والبالغة (١٦٠٤٠.٢) مليون دينار، وعلية فقد زادت بما قيمته (٢٦٠.٨) مليون دينار، وبما نسبته (١٦.٢%) .

جدول رقم (١)

مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية لعام

٢٠١١ مقارنة مع العام ٢٠١٠

مليون دينار

التصنيف	٢٠١٠	٢٠١١	الفرق	نسبة التغير %
الصادرات الوطنية	٤٢١٦.٩	٤٧٨٠	٥٦٣.١	١٣.٤
السلع المعاد تصديرها	٧٧٣.٢	٨٧٤.١	١٠٠.٩	١٣
المستوردات	١١٠٥٠.١	١٢٩٩٤	١٩٤٣.٩	١٧.٦
إجمالي التجارة الخارجية	١٦٠٤٠.٢	١٨٦٤٨.١	٢٦٠.٨	١٦.٢
الميزان التجاري	-٦٠.٦٠	-٧٣٣٩.٩	١٢٧٩.٩	٢١.١

الصادرات الوطنية :

تظهر الإحصائيات الظاهرة في الجدول رقم (١) نمو في قيمة الصادرات الأردنية لعام ٢٠١١، حيث بلغت (٤٧٨٠) مليون دينار بزيادة مقدارها (٥٦٣.١) مليون دينار، مقارنة مع عام ٢٠١٠ والبالغة (٤٢١٦.٩) مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت (١٣.٤%) .

وشكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (٢٥.٦%) من قيمة إجمالي التجارة الخارجية لعام ٢٠١١، مقابل (٢٦.٢%) لعام ٢٠١٠ .

السلع المعاد تصديرها:

ارتفعت قيمة البضائع المعاد تصديرها عام ٢٠١١ الى (٨٧٤.١) مليون دينار بزيادة مقدارها (١٠٠.٩) مليون دينار، مقارنة مع عام ٢٠١٠ والبالغة (٧٧٣.٢) مليون دينار ، وبنسبة نمو بلغت (١٣%).

وشكلت تجارة السلع المعاد تصديرها ما نسبته (٤.٦%) من اجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١١ ، مقابل (٤.٨%) عام ٢٠١٠ .

وقد استحوذت دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النسبة العظمى من تجارة إعادة التصدير خلال العام ٢٠١١ ، حيث بلغ مجموع ما تم إعادة تصديره إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما قيمته (٣٢٧.٤) مليون دينار أو ما نسبته (٣٧.٤%) من إجمالي إعادة التصدير، تليها الدول الآسيوية غير العربية بقيمة (٦٠.٥) مليون دينار وبما نسبته (٧%) ، ثم الدول الأوروبية بقيمة (٢١.٢) مليون دينار وبما نسبته (٢.٤%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (٤.٩) مليون دينار وبما نسبته (٠.٥%).

المستوردات:

بلغت قيمة المستوردات الاردنية خلال عام ٢٠١١ ما مجموعه (١٢٩٩٤) مليون دينار، بزيادة قدرها (١٩٤٣.٩) مليون دينار، مقارنة مع عام ٢٠١٠ والبالغة (١١٠٥٠.١)، مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (١٧.٦%).

وقد شكلت المستوردات الأردنية ما نسبته (٦٩.٦%) من قيمة التجارة الخارجية للعام ٢٠١١ ، مقابل (٦٨.٨%) للعام ٢٠١٠ .

الميزان التجاري:

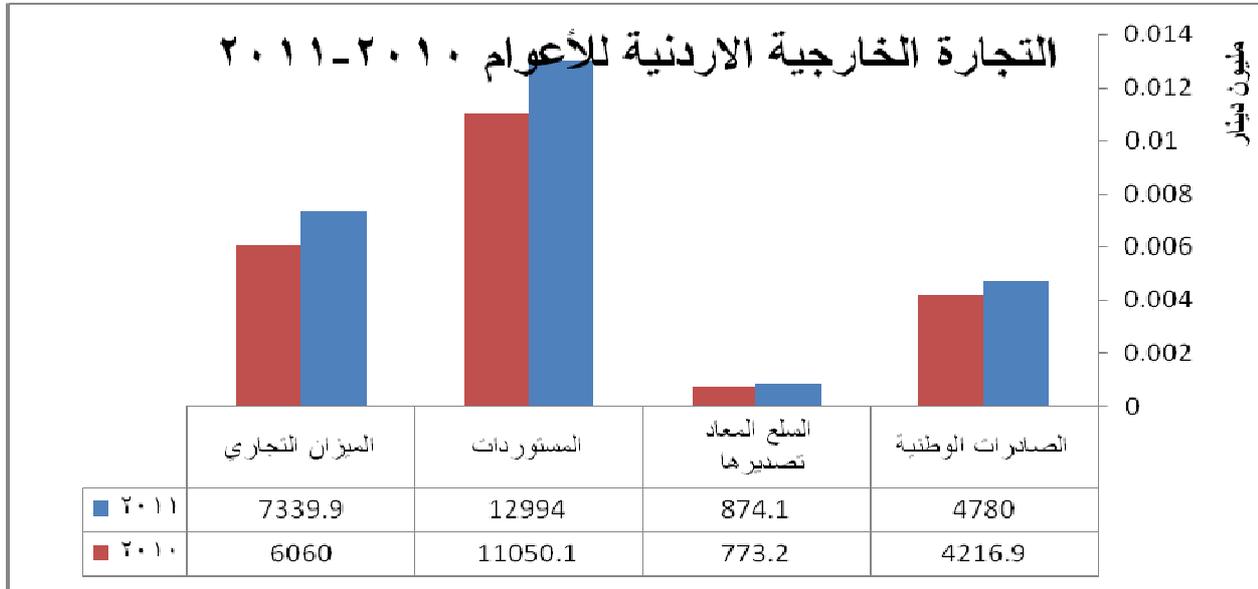
يمثل الميزان التجاري لاجمالي التجارة الخارجية الأردنية الفرق بين قيمة مجمل (الصادرات الوطنية والمعاد تصديرها) والمستوردات .

وتظهر الاحصائيات في الجدول رقم (١) أن الميزان التجاري شهد ارتفاعا واضحا في عام ٢٠١١ ، فقد ارتفع العجز من (٦٠٦٠) مليون دينار عام ٢٠١٠ ، إلى (٧٣٣٩.٩) مليون دينار عام ٢٠١١ ، بارتفاع قيمته (١٢٧٩.٩) مليون دينار، أي بنسبة مقدارها (٢١.١%) عما كان عليه في العام ٢٠١٠ .

وقد شكل العجز التجاري الأردني مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما قيمته (٢٢٥٩) مليون دينار، أو ما نسبته (٣٠.٧%) من إجمالي الميزان التجاري البالغ (٧٣٣٩.٩) مليون دينار خلال العام ٢٠١١ .

أما العجز التجاري مع الدول الأوروبية ، فأنة يعتبر الأعلى من حيث الأرقام المطلقة والنسبية ، مقارنة مع بقية المجموعات الاقتصادية الأخرى، فقد بلغ عام ٢٠١١ ما قيمته (٢٤٣١.١) مليون دينار ، أو ما نسبته (٣٣.١%) من إجمالي الميزان التجاري البالغ (٧٣٣٩.٩) مليون دينار .

أما العجز التجاري مع الدول الآسيوية غير العربية ، فقد بلغ ما قيمته (٢٠٤١) مليون دينار ، وبما نسبته (٢٧.٨%) خلال العام ٢٠١١ .



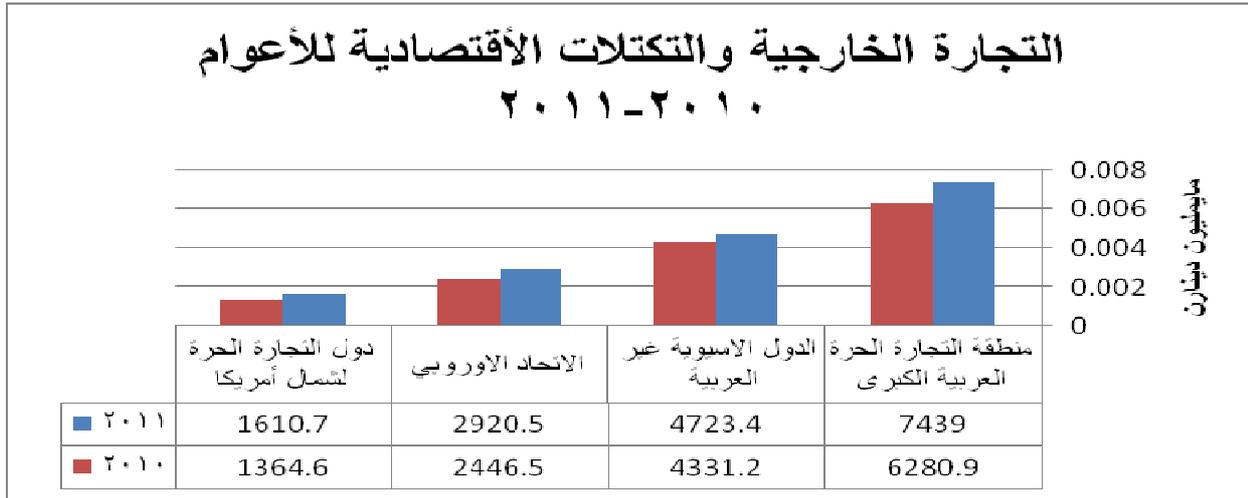
الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية

اولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير أرقام التجارة الخارجية إلى ارتفاع الأهمية النسبية للتبادل التجاري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة مع بقية التكتلات الاقتصادية الأخرى، حيث تعتبر الدول العربية الشريك التجاري الأول للمملكة في مجال التبادل التجاري مما يدل على عمق أهمية الأسواق العربية للاقتصاد الأردني .

وتظهر الإحصائيات ان التجارة الخارجية الأردنية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحتل المرتبة الأولى من حيث الأرقام المطلقة والنسبية، كما وتبين هذه المؤشرات ان حركة الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها تتم في معظمها مع دول عربية مجاورة ومحدودة (كالعراق، السعودية، مصر، سوريا ،ولبنان) دون ان يكون هنالك توسع كبير في العمق الجغرافي للمنطقة العربية ككل، خصوصاً دول المغرب العربي.

ويرتبط الأردن مع هذه الدول بمجموعة من الاتفاقيات والبرتوكولات التجارية والاقتصادية الهادفة لزيادة مبادلاته التجارية ، والتي من شأنها ان تسهم في تسهيل حركة التجارة العربية البينية.



وللدلالة على أهمية الأسواق العربية لكلا الصادرات والمستوردات، فقد شكّلت التجارة الخارجية الأردنية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما نسبته (٤٠%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١١، مقابل (٣٩.١%) للعام ٢٠١٠، أي النصف تقريبا من إجمالي حركة التجارة الأردنية تتم مع الدول العربية.

وقد استقبلت أسواق دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال العام ٢٠١١ ما قيمته (٢٢٦٢.٦) مليون دينار من البضائع والسلع الأردنية المختلفة والمنتوعة، أي ما نسبته (٤٧.٣%) من إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية البالغة (٤٧٨٠) مليون دينار.

وجاء السوق العراقي في طليعة الأسواق العربية المستقبلية للصادرات الوطنية الأردنية بقيمة (٧١٥) مليون دينار، تلتها المملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية، بقيمة (٤٤٧.٧) و (٢٠٩) و (١٨١.٣) مليون دينار على التوالي.

وعلى صعيد المستوردات الأردنية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد ارتفعت من (٣٨٤٩.١) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠، إلى (٤٨٤٩) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، بنسبة نمو بلغت (٢٦%)، وشكلت ما نسبته (٣٧.٣%) من إجمالي المستوردات الأردنية البالغة (١٢٩٩٤) مليون دينار.

وجاء السوق السعودي في مقدمة الأسواق المصدرة للأردن بقيمة (٢٩٦٥.٤) مليون دينار، تلتها جمهورية مصر العربية، ودولة الامارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، بقيمة (٥٣٧.٧) و (٥٠٤.٣) و (٢٦٧) مليون دينار على التوالي.

جدول رقم (٢)
أهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية
للعوام ٢٠١٠-٢٠١١

مليون دينار

المستوردات			الصادرات الوطنية			التكتلات الاقتصادية
معدل النمو	٢٠١١	٢٠١٠	معدل النمو	٢٠١١	٢٠١٠	
٢٦	٤٨٤٩	٣٨٤٩.١	٦.٤	٢٢٦٢.٦	٢١٢٦.٤	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
٢.٧	٣٣٨٢.٢	٣٢٩١.٧	٢٥.٧	١٢٨٠.٧	١٠١٨.٧	الدول الآسيوية غير العربية
٢٢.٧	٨٤٤.٤	٦٨٧.٩	١٣	٧٦٠.٧	٦٧٣.١	اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
١٧.٥	٢٦٧٥.٨	٢٢٧٧.٩	٤٣.٦	٢٢٣.٥	١٥٥.٦	الاتحاد الأوروبي

ثانيا: الدول الآسيوية غير العربية:

احتل التكتل الاقتصادي الآسيوي وفي مقدمته دول (اندونيسيا ، الصين الشعبية ، الهند ، تركيا ، اليابان، كوريا الجنوبية ، ماليزيا) المرتبة الثانية من حيث حجم التجارة الخارجية الأردنية مع باقي دول العالم، فقد شكلت التجارة الخارجية الأردنية مع الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته (٢٥.٣%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١١، وبقيمة (٤٧٢٣.٤) مليون دينار أردني ، مقابل (٤٣٣١.٢) مليون دينار وبنسبة (٢٧%) خلال العام ٢٠١٠.

وشهدت أسواق هذه البلدان نشاطا واضحا في استقبال الصادرات الأردنية من البضائع والسلع، حيث استقبلت ما قيمته (١٢٨٠.٧) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، مقابل (١٠١٨.٧) مليون دينار عام ٢٠١٠، وبنسبة نمو بلغت (٢٥.٧%) .

وتعتبر أسواق دول هذه المجموعة السوق الرئيسي الثاني للمنتجات والسلع الأردنية بعد الأسواق العربية من حيث أهميتها للصادرات الأردنية، حيث استوعبت ما نسبته (٢٧%) من إجمالي الصادرات الأردنية خلال عام ٢٠١١ ، مقارنة مع ما نسبته (٢٤.١%) من إجمالي الصادرات الأردنية لعام ٢٠١٠ ، ويعتبر السوق الهندي ابرز أسواق هذه المجموعة للصادرات الأردنية لعام ٢٠١١ حيث استقبل ما قيمته (٦١٥.٤) مليون دينار وبما نسبته (٤٨%) من إجمالي الصادرات لتلك الدول ، تلتها اندونيسيا بقيمة (١٥١.٩) مليون دينار

وبما نسبته (١٢%) ثم الصين الشعبية بقيمة (١٤١.٣) مليون دينار وبنسبة (١١%) للأعوام ٢٠١١ .

أما المستوردات الأردنية من دول هذه المجموعة فقد ارتفعت من (٣٢٩١.٧) مليون دينار عام ٢٠١٠ إلى (٣٣٨٢.٢) مليون دينار عام ٢٠١١ وبنسبة نمو بلغت (٢.٧%) وتعتبر أبرز أسواق هذه المجموعة للمستوردات الأردنية هي أسواق (الصين الشعبية ، اليابان، كوريا الجنوبية ، تركيا، الهند) .

ويعتبر السوق الصيني من أهم الأسواق الآسيوية للمنتجات الأردنية ، حيث استقبل السوق الأردني خلال العام ٢٠١١ ما قيمته (١٢٩٤.٣) مليون دينار من السلع والبضائع الصينية المختلفة ، و يأتي السوق الكوري في المرتبة الثانية بقيمة (٤٣٤.٩) مليون دينار، ثم السوق التركي بقيمة (٣٨٩.٧) مليون دينار.

ثالثا : دول الاتحاد الأوروبي:

حققت التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية خلال عام ٢٠١١ نموا واضحا، فقد بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية الى هذه الدول عام ٢٠١١ ما مجموعه (٢٩٢٠.٥) مليون دينار بزيادة مقدارها (٤٧٣.٥) مليون دينار ، مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية عام ٢٠١٠ والبالغة (٢٤٤٦.٥) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (١٩.٣%).

وشكلت التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية ما نسبته (١٥.٦%) من قيمة التجارة الخارجية للاردن لعام ٢٠١١ ، مقابل ما نسبته (١٥.٢%) عام ٢٠١٠ .

سجلت الصادرات الأردنية المتدنية اصلا إلى السوق الأوروبي ارتفاعا كبيرا خلال عام ٢٠١١ لتصل الى (٢٢٣.٥) مليون دينار ، مقابل (١٥٥.٦) مليون دينار للعام ٢٠١٠، بارتفاع قيمته (٦٧.٩) مليون دينار وبنسبة بلغت (٤٣.٦%) ، فقد سجلت أسواق كل من (بلغاريا ، اسبانيا، اليونان) استقبالا كبيرا في قيمة الصادرات الأردنية.

وبالرغم من ان الصادرات الوطنية قد حققت نموا واضحا خلال العام ٢٠١١، مقارنة مع بقية السنوات الأخرى إلا أنها تتصف بانخفاض قيمتها مقارنة مع المجموعات الأخرى ، فما زالت الصادرات الوطنية غير قادرة للوصول لبعض الأسواق الأوروبية كـ (مالطا، تشيك، لتوانيا فنلندا ، قبرص، البرتغال، لكسمبورغ)، ويعزى ذلك إلى الصعوبات والعراقيل العديدة التي تعترض الصادرات الوطنية للأسواق الأوروبية.

أما بالنسبة للمستوردات فقد كان الحال معاكسا تماما ،حيث ارتفعت قيمة المستوردات إلى (٢٦٧٥.٨) مليون دينار عام ٢٠١١ بزيادة قيمتها (٣٩٧.٩) مليون دينار ، مقابل (٢٢٧٧.٩) مليون دينار عام ٢٠١٠ وبنسبة نمو بلغت (١٧.٥%) ، ومن ابرز أسواق هذه المجموعة للمستوردات الأردنية للعام ٢٠١١ (ألمانيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، هولندا، ايطاليا ، اسبانيا، بلجيكا) .

رابعاً: دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا:

شكّلت التجارة الخارجية الأردنية مع دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (المكسيك، كندا ، الولايات المتحدة) ما نسبته (٨.٦%) من قيمة اجمالي التجارة الخارجية الاردنية لعام ٢٠١١ ، وبما نسبته (٨.٥%) خلال عام ٢٠١٠ .

ويعتبر سوق الولايات المتحدة الأمريكية ابرز أسواق هذه المجموعة بحكم الاتفاقيات التجارية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية.

فقد سجل سوق الولايات المتحدة الامريكية خلال عام ٢٠١١ تقدماً في استقبال الصادرات الاردنية مقارنة مع عام ٢٠١٠ ، حيث ارتفعت الصادرات الوطنية إلى السوق الأمريكي من (٦٥٥.٨) مليون دينار عام ٢٠١٠ إلى (٧٣٣.٧) مليون دينار عام ٢٠١١ بزيادة مقدارها (٧٧.٩) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (١١.٨%) .

كما ارتفعت المستوردات الاردنية من السوق الامريكي من (٦١٥.٦) مليون دينار عام ٢٠١٠ إلى (٧٦٥) مليون دينار عام ٢٠١١ ، بفارق قيمته (١٤٩.٤) مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت (٢٤.٢%) .

جدول رقم (٣)
أهم الشركاء التجاريين - الصادرات
للعام ٢٠١١

مليون دينار

ترتيب الدولة	الدولة	القيمة	النسبة إلى إجمالي الصادرات %
١	أمريكا	٧٣٣.٧	١٥.٣
٢	العراق	٧١٥	١٥
٣	الهند	٦١٥.٤	١٢.٨
٤	السعودية	٤٤٧.٧	٩.٣
٥	لبنان	٢٠٩	٤.٣
٦	سوريا	١٨١.٣	٣.٧
٧	الإمارات العربية	١٦٣.٢	٣.٤
٨	اندونيسيا	١٥١.٩	٣.١
٩	الصين	١٤١.٣	٣
١٠	الكويت	٩٩.٤	٢
	المجموع	٣٤٥٧.٩	٧١.٩

بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية الأردنية إلى معظم الأسواق العربية والعالمية، لم يطرأ أي تغيير يذكر على الشركاء التجاريين للصادرات الأردنية ، فقد حافظ السوق الأمريكي والعراقي على طليعة الأسواق المستقبلية للصادرات الوطنية ولسنوات عديدة، وبما قيمته (٧٣٣.٧) و (٧١٥) مليون دينار على التوالي ، وبما نسبته (١٥.٣%) و (١٥%) على التوالي.

وقد عاد السوق العراقي ليتبوأ مركز الشريك التجاري الاستراتيجي للمملكة بعد ان شهدت حركة التبادل التجاري بين البلدين تقدماً متزايداً مما أرجعه إلى سابق عهده، فالسوق العراقي يعتبر المتنافس الأكبر للصادرات الوطنية ، ثم السوق الهندي والسعودي بما نسبته (١٢.٨%) و (٩.٣%) على التوالي.

جدول رقم (٤)
أهم الشركاء التجاريين - المستوردات
للعام ٢٠١١

مليون دينار

ترتيب الدولة	الدولة	القيمة	النسبة إلى إجمالي المستوردات الأردنية %
١	السعودية	٢٩٦٥.٤	٢٢.٨
٢	الصين الشعبية	١٢٩٤.٣	١٠
٣	امريكا	٧٦٥	٥.٨
٤	أيطاليا	٦٨٤.٥	٥.٢
٥	المانيا	٥٥٤.١	٤.٢
٦	مصر	٥٣٧.٧	٤.١
٧	الإمارات العربية	٥٠٤.٣	٣.٨
٨	كوريا الجنوبية	٤٣٤.٩	٣.٣
٩	تركيا	٣٨٩.٧	٣
١٠	الهند	٣٤٩.٢	٢.٦
	المجموع	٨٤٧٩.١	٦٤.٨

كحال الشركاء التجاريين للصادرات الأردنية، لم يشهد الشركاء التجاريين للمستوردات الأردنية أي تغيير يذكر خلال العام ٢٠١١ ، فقد جاء السوق السعودي والصيني في طليعه الأسواق العربية والعالمية المصدرة للسوق الأردني ، حيث استقبل السوق الأردني ما قيمته (٢٩٦٥.٤) مليون دينار و (١٢٩٤.٣) مليون دينار من السوق السعودي والصيني على التوالي.

وارتفعت قيمه المستوردات الأردنية من السلع والبضائع الايطالية بشكل ملحوظ خلال العام ٢٠١١ لتصل إلى (٦٨٤.٥) مليون دينار ، بنسبة نمو بلغت (٨٠.٥%) مقابل (٣٧٩.٢) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠ ، وبهذا تكون قد احتلت المرتبة الرابعة في قائمة الشركاء التجاريين للمستوردات الأردنية ، كما ويلاحظ دخول السوق الهندي ضمن قائمة الشركاء التجاريين الاستراتيجيين للمستوردات الأردنية ، فقد استقبل السوق الأردني ما قيمته (٣٤٩.٢) مليون دينار من البضائع والسلع الهندية خلال العام ٢٠١١ ، مقابل (٢٧٥.٢) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠.

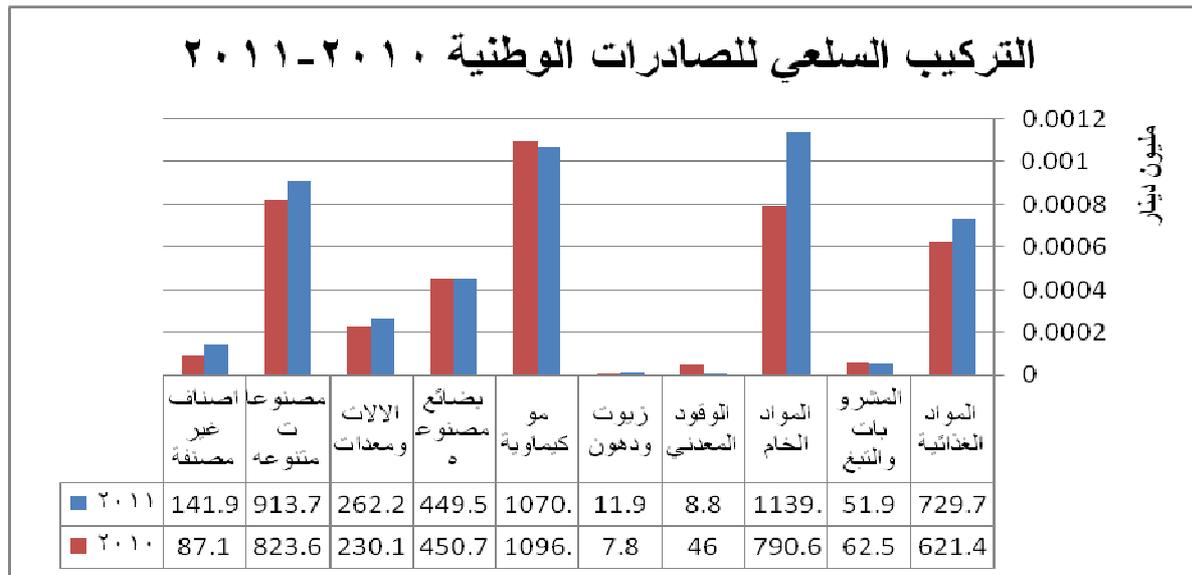
التركيب السلي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١١

- احتلت مجموعة المواد الخام: (الفوسفات ، البوتاس) المرتبة الأولى بقيمة (١١٣٩.٦) مليون دينار، وبما نسبته (٢٣.٨%) من إجمالي الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١١، حيث شكلت مادة البوتاس ما قيمته (٥٩٣.٧) مليون دينار من إجمالي هذه المجموعة.

- جاءت مجموعة المواد الكيماوية: (منتجات دوائية وصيدلة ، أسمدة ، حامض الفوسفوريك ، مستحضرات التجميل ، اللدائن) في المرتبة الثانية في قائمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١١ بقيمة (١٠٧٠.٣) مليون دينار، وبما نسبته (٢٢.٣%) حيث شكلت المنتجات الدوائية ما نسبته (٣٣.١%) من إجمالي هذه المجموعة بقيمة (٣٥٤.٦) مليون دينار .

- تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة: (الملابس، الأحذية ، المطبوعات، المصنوعات البلاستيكية) في المرتبة الثالثة بقيمة (٩١٣.٧) مليون دينار، حيث شكلت سلع الملابس ما نسبته (٧٧.٥%) من إجمالي هذه المجموعة بقيمة (٧٠٨.٢) مليون دينار.

- ثم مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية (الخضروات، الألبان والبيض، الفواكة) بالمرتبة الرابعة بقيمة (٧٢٩.٧) مليون دينار .



جدول رقم (٥)
التركيب السلعي للصادرات الوطنية
للعوام ٢٠١٠-٢٠١١

مليون دينار

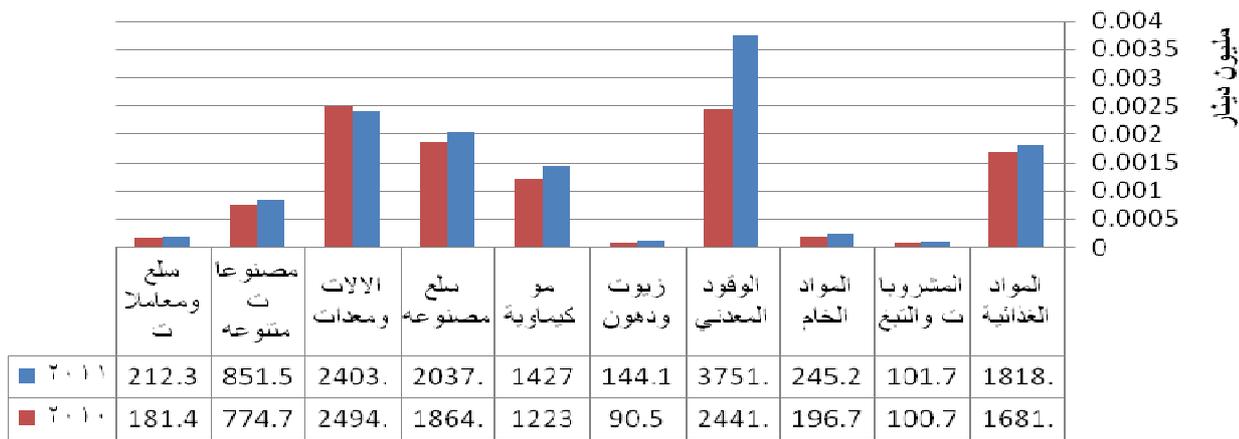
نسبة التغير %	٢٠١١		٢٠١٠		التصنيف
	الاهمية النسبية %	القيمة	الاهمية النسبية %	القيمة	
١٧.٤	١٥.٢	٧٢٩.٧	١٤.٧	٦٢١.٤	المواد الغذائية والحيوانات الحية
-١٦.٩	١	٥١.٩	١.٤	٦٢.٥	المشروبات والتبغ
٤٤.١	٢٣.٨	١١٣٩.٦	١٨.٧	٧٩٠.٦	المواد الخام
-٨٠.٨	٠.١	٨.٨	١	٤٦	الوقود المعدني
٥٢.٥	٠.٢	١١.٩	٠.١	٧.٨	زيوت ودهون
-٢.٤	٢٢.٣	١٠٧٠.٣	٢٦	١٠٩٦.٧	مواد كيميائية
-٠.٢	٩.٤	٤٤٩.٥	١٠.٦	٤٥٠.٧	بضائع مصنوعة
١٤	٥.٤	٢٦٢.٢	٥.٤	٢٣٠.١	الالات ومعدات
١١	١٩.١	٩١٣.٧	١٩.٥	٨٢٣.٦	مصنوعات متنوعة
٦٣	٣	١٤١.٩	٢	٨٧.١	اصناف غير مصنفة
١٣.٤	١٠٠	٤٧٨٠	١٠٠	٤٢١٦.٩	المجموع

التركيب السلعي للمستوردات الاردنية خلال العام ٢٠١١ :

- احتلت مجموعة الوقود المعدني : (النفط الخام ، مشتقات نفطية) المرتبة الأولى في قائمة مجموعة السلع الاردنية المستوردة وبما نسبته (٢٨.٨%) من إجمالي المستوردات، وبقيمة (٣٧٥١.٥) مليون دينار.
- شكلت مجموعة الآلات والمعدات : (وسائل النقل وقطعها ، الآلات وأجهزة اتصالات ، الآلات وأجهزة كهربائية ، آلات ومعدات أخرى) المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة، وبما نسبته (١٨.٤%) من إجمالي المستوردات خلال العام ٢٠١١، وبقيمة (٢٤٠٣.٦) مليون دينار .
- مجموعة السلع المصنوعة : (الحديد والصلب ، خيوط نسيجية ، الورق والكرتون) بما نسبته (١٥.٦%) وبقيمة (٢٠٣٧.٨) مليون دينار.
- وأخيرا مجموعة المواد الغذائية والمواد الحية : (الفواكة ، الشعير، الحنطة ، اللحوم والاسماك، الاعلاف) بما نسبته (١٤%) وبقيمة (١٨١٨.٢) مليون دينار .

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١١

٢٠١١



جدول رقم (٦)
التركيب السلعي لمستوردات الأردنية
للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١

مليون دينار

التصنيف	٢٠١١		٢٠١٠		نسبة التغير %
	الاهمية النسبية %	القيمة	الاهمية النسبية %	القيمة	
المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٤	١٨١٨.٢	١٥.٢	١٦٨١.٥	٨.١
المشروبات والتبغ	٠.٧	١٠١.٧	١	١٠٠.٧	٠.٩
المواد الخام	١.٨	٢٤٥.٢	١.٧	١٩٦.٧	٢٤.٦
الوقود المعدني	٢٨.٨	٣٧٥١.٥	٢٢	٢٤٤١.٢	٥٣.٦
زيوت ودهون	١.١	١٤٤.١	٠.٨	٩٠.٥	٥٩.٢
مواد كيميائية	١١	١٤٢٧	١١	١٢٢٣	١٦.٦
سلع مصنوعة	١٥.٦	٢٠٣٧.٨	١٦.٨	١٨٦٤.٨	٩.٢
الآلات ومعدات	١٨.٤	٢٤٠٣.٦	٢٢.٥	٢٤٩٤.٣	٣.٦-
مصنوعات متنوعة	٦.٥	٨٥١.٥	٧	٧٧٤.٧	١٠
سلع ومعاملات	١.٦	٢١٢.٣	١.٦	١٨١.٤	١٧
المجموع	١٠٠	١٢٩٩٤	١٠٠	١١٠٥٠.١	١٧.٦

الخلاصة

تشير توقعات الخبراء الاقتصاديين العالميين ، وتقارير اقتصادية دولية صادرة عن صندوق النقد الدولي ، ومؤسسات اقتصادية مختصة في الشأن الاقتصادي العالمي ، إلى استمرار حالة التراجع والتباطؤ الاقتصادي العالمي خلال العام ٢٠١٢ ، جراء العديد من المشاكل المالية والاجتماعية التي تتعرض لها دولا عديدة كالاتحاد الأوروبي ، والمنطقة العربية بشكل عام.

ويجمع مراقبون واقتصاديون إلى أن العام ٢٠١٢ هو الآخر سوف يكون عاما صعبا وامتدادا لصعوبات وتحديات العام الماضي ، حيث شهدت الساحة العالمية والعربية العديد من الظروف الاستثنائية أدت إلى خلق تحديات اقتصادية صعبة .

فعلى الصعيد الاقتصادي لدول منطقة اليورو، شهدت دولا أوروبية عديدة انتكاسا في سياساتها الاقتصادية ، وفي مقدمتها أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية والتي اضطرت معها حكوماتها إلى تبني برامج وخطط نقشفية قاسية قد ينتج عنها تباطؤ اقتصادي أكبر في هذه الدول مما ينعكس أثارة أيضا على الأداء الاقتصادي في المنطقة.

أما على الصعيد العربي وهو الأهم ، فقد تأثر الاقتصاد الأردني بشكل واضح بالاضطرابات والتقلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ما زالت تعيشها بعض الدول العربية الكبرى كسوريا ، ومصر ، واليمن، وخاصة الأحداث الجارية في سورية والتي كان لها أكبر الاثر في وضع الاقتصاد الوطني أمام تحديات اقتصادية جديدة وصعبة.

وعلى الصعيد المحلي، فما زال الحراك الشعبي والاحتجاجات الشعبية المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية ومحاربة الفساد مستمرة ، الأمر الذي من شأنه أن يترك بصمات سلبية واضحة على مجمل النشاطات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد سجل النمو الاقتصادي في المملكة خلال التسعة شهور الماضية من العام ٢٠١١ معدلات متدنية لم تتجاوز (٢.٦%) وهي نسبة نمو متدنية جدا لم تكن ضمن المستويات المنشودة.

في ظل ما تقدم ، فمن المتوقع أن يواجه الاقتصاد الأردني ، جملة من الصعوبات والتحديات غير المسبوقة في تاريخه ، ويأتي في مقدمة هذه التحديات الاقتصادية الصعبة ارتفاع كلفة فاتورة الطاقة التي تقارب (٤) مليارات دولار سنويا ، وانقطاع إمدادات الغاز المصري ، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج، وانخفاض الإيرادات السياحية ، وارتفاع العجز التجاري والمديونية العامة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى بقاء معدلات النمو الاقتصادي في أدنى مستوياتها.

وعلية ، هناك حاجة ملحة لقيام اصحاب القرار الاقتصادي بوضع خارطة طريق سياسية واقتصادية إصلاحية جادة ، وإعداد استراتيجيات واضحة للدولة يشارك فيها القطاع الخاص بكافة قطاعاته الاقتصادية المنتجة تتناول أصل المشكلات الاقتصادية التي تعيشها وتعاني منها وبشكل جذري ، كما ويتطلب الأمر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفعيل دوره في رسم السياسات الاقتصادية.